تداعيات وحدة الموقف الامريكي:

مؤتمر المعارضة العراقية القادم سيعقد بمن يحضر غسان العطية

ان المخاض التي تعاني منه ولادة مؤتمر المعارضة العراقية هو اول اشارة الى ان الولادة ليست خارج الرحم العراقي، والصعوبات التي تعاني منها دليل على تحول نوعي لصالح الممارسة الديمقراطية.

فقد عرف العراق قيام "الجبهات الوطنية" كتحالف لاحزاب وقوى سياسية معارضة، وكان من اهمها جبهة الاتحاد الوطني التي سبقت ثورة 14 تموز. وقامت ابان العهد الجمهوري "جبهات وطنية" كصيغة لنظام الحكم، كـ "الاتحاد الاشتراكي" في عهد عبد السلام عارف في عام 1964، او "الجبهة القومية والوطنية التقدمية" في بداية عهد البعث عام 1968، وفي كلتا الحالتين لم تكونا اكثر من واجهة سرعان ما تم التخلي عنهما. اما الجبهات التي قامت خارج الوطن فكانت محكومة بسقف الدول المضيفة ورغباتها، وتلاشت دون اثر داخل العراق او خارجه.

الجديد هو ظاهرة "المؤتمرات الوطنية" التي ظهرت للسطح السياسي العراقي لاول مرة بعد حرب الخليج الثانية في مؤتمر صلاح الدين عام 1992 الذي انبثق عنه "المؤتمر الوطني العراقي"، الذي ضم اوسع تجمع سياسي عراقي بدء من اليسار الشيوعي الى اليمين الاسلامي مرورا بمختلف الاطياف القومية والليبرالية وغيرهما.

فالمؤتمر الوطني بهذا المعنى لم يكن مجرد اتفاق بين مجموعة احزاب على شكل جبهة، بل كان اقرب الى صيغة برلمانية قائمة على الممارسة الانتخابية، ووضعت قواعد للتمثيل السياسي اعتمادا على توزيع نسب للتيارات السياسية المختلفة وليس لاحزاب معينة. ومن يقرأ النظام الداخلي للمؤتمر سيجد نظاماً برلمانيا يكرس الانتخاب والقيادة الجماعية اسلوبا للعمل، ولكن التجربة تعثرت وسرعان ما انفرط عقد المؤتمر الوطني كبرلمان عراقي (وتحول الى مجرد طرف سياسي) وذلك لاسباب ذاتية وما هو اكثر من ذلك ان صلاحية المؤتمر ارتبطت بمشروع للتغيير تخلت عنه واشنطن عندما اعتمدت سياسة الاحتواء بدلا عن التغيير.

كون التغيير في العراق لا يمكن تحقيقه دون مساعدة خارجية جعل من التعاون مع الولايات المتحدة خيار "الضرورة" بالنسبة للكثير من القوى العراقية، بخاصة في غياب اي طرف عربي او اقليمي مستعد للمعاونة الجدية.

والجديد ان المعارضة العراقية تجد نفسها اليوم وجه لوجه امام مشروع للتغيير تتولى الولايات المتحدة مسؤوليته، الامر الذي اعاد الحاجة الى عقد مؤتمر وطني عراقي لفرز قيادة موحدة تتحدث باسم اوسع تجمع للمعارضة العراقية. وهنا التحدي الكبير للمعارضة العراقية، فليس بالامكان استنساخ تجربة صلاح الدين ولا بد من ايجاد صيغة تمثيلية جديدة تتناسب مع الواقع السياسي الحالي.

❋ ❋ ❋

انطلقت فكرة عقد مؤتمر جديد للمعارضة العراقية من قبل (الحزبين الكرديين والمجلس الاسلامي الاعلى وحركة الوفاق الوطني) التي تعرف بمجموعة الاربعة عندما فاتحت الخارجية الامريكية في حزيران الماضي بنيتها عقد مثل هذا المؤتمر وعلى ان يتم تمويله ذاتياً.

استجابت الادارة الامريكية مع فكرة عقد المؤتمر ومن اجل توسيع المشاركة اقترحت ضم "المؤتمر الوطني"، فبادرت الخارجية والدفاع الامريكيتين بدعوة الاربعة زائدا احمد الجلبي (المؤتمر الوطني) والشريف علي (الحركة الملكية) الى واشنطن في 9 اب الماضي للالتقاء مع ممثلي الخارجية والدفاع الامريكية الامر الذي تمخض عنه تحميل الستة مهمة الاعداد للمؤتمر.

اجتماع واشنطن لم يبحث او يحاول ان يشخص ويتجاوز الخلافات القائمة بين الستة، كما لم يبحث اسس وقواعد الدعوة للمؤتمر، بل ترك الامر للستة، خاصة وان الادارة الامريكية كانت حريصة على عدم التدخل المباشر بما يعرضها لاتهام التدخل وفرض "اتباعها".

ورغم ان الستة كانوا اصلا اعضاء في المؤتمر الوطني، الا ان خلافاتهم كانت وراء انسحاب او تجميد عضوية البعض منهم وبالتالي لايمكن العودة لصيغة المؤتمر الوطني السابقة ولابد من صيغة جديدة وهذه لم تكن بالمهمة السهلة بعد عقد من التيه والتشرذم السياسي. تعامل البعض من الستة مع فكرة عقد المؤتمر بتردد وحذر الى حد التشكيك باهميته ولولا اصرار الحزبين الكرديين على عقده وحرص الادارة الامريكية على نجاح عقد المؤتمر لما واصل الستة مباحثاتهم بهذا الشأن.

جاء الضغط الامريكي على شكل رسائل وزيارات. بداءاً من رسالة مساعد وزير الخارجية الامريكية مارك غروسمان الى الستة بتاريخ 11 تشرين الاول يذكرهم ويحثهم على انجاز المهمة التي اوكلت اليهم في اجتماع واشنطن، وتبع ذلك زيارة وفد امريكي يمثل مختلف اجنحة الادارة الامريكية الى لندن للفترة 15-17 تشرين الثاني للاجتماع بالستة للمساعدة في تجاوز خلافاتهم وبعد تلك الزيارة بيومين وجه البيت الابيض رسالة بتوقيع اربعة من اركان الادارة (ريتشارد ارميتج (نائب وزير الخارجية)، بول ولوفيتز (نائب وزير الدفاع)، ستيفين هادلي (نائب مستشارة الامن القومي)، ولويس لبي (مساعد نائب الرئيس الامريكي لشؤون الامن القومي) تؤكد على ضرورة عقد المؤتمر. ان تذييل رسالة البيت الابيض بمثل هذه التواقيع هو بحد ذاته رسالة للمعارضة العراقية بان حالة الصراع بين اجنحة الادارة التي سبق ان انحاز بعضها لهذا الطرف من المعارضة او ذاك قد حسم لصالح موقف موحد، وبالتالي من يقف عقبة امام انعقاد مؤتمر جديد للمعارضة يعزل نفسه عن كل الادارة. الامر الذي غير شروط التنافس بين مجموعة الستة من تهديد البعض بالانسحاب او محاولة فرض الشروط الى التنافس في كسب الرأي العام العراقي.

فالمجلس الاسلامي ردا على اتهام البعض له في احتكار التمثيل الاسلامي قام بترشح ممثلين عن اكثر من عشرين تنظيم وطرف اسلامي، كما فاتحت اللجنة التحضيرية اجنحة حزب الدعوة الاسلامية للمشاركة اضافة الى تنظميات وشخصيات اسلامية اخرى.

وعمل احمد الجلبي من اجل توسيع حصته في المؤتمر القادم بالدعوة لزيادة تمثيل المستقلين وخاصة القوى الليبرالية بما حقق نجاحاً كبيراً في رفع سقف المدعوين الى 260، وخلال زيارة الوفد الامريكي للندن تم الاتفاق على رفع السقف مجددا الى 300 مشارك على ان تكون الاضافة من المستقلين والليبراليين. هذا وستضم توصيات لجان العمل الخاصة بالمبادىء الديمقراطية التي ساهم في اعدادها اكثر من ثلاثين شخصية سياسية وفكرية الى اوراق المؤتمر العام، مع فتح المجال لمشاركة معدي الورقة بالموتمر. وانسحب هذا التناقس على التركمان والاشوريين الذين استجابت اللجنة التحضيرية لطلب توسيع مشاركتهم.

ان فتح الباب واسعا لمشاركة المستقلين امر ايجابي شرط ان يكون معيار مشاركة المستقل في ما يضيفه لمؤتمر المعارضة وليس في تجيره اداة لهذا الطرف او ذاك، فليس هناك مستقل فكل المشاركين في المؤتمر منحازون ضد الدكتاتورية ولكن المقصود بالمستقلين من لا ينتمي لاي حزب او تكتل سياسي و يتحدث باسمه لا نيابة عن الاخرين.

وهكذا تحول التنافس بين مجموعة الستة الى عامل ايجابي لصالح تكريس الممارسات الديمقراطية بعيدا عن الوصاية التي ميزت اعمال الجبهات الوطنية او مؤتمرات المعارضة السابقة.

ان احد اهم مهام المؤتمر القادم للمعارضة هو تكريس اسلوب جديد لتنظيم الخلافات بين الاطراف العراقية، فالمشكلة ليست في وجودها فهذه ظاهرة طبيعية في اي برلمان او حزب سياسي في الغرب الاوروبي، ولكن المشكلة في اسلوب حسم الخلافات.

ان نجاح المؤتمر في تكريس الممارسات الديمقراطية هو اهم بكثير من الخروج بتوصيات معروفة سلفاً، والصراع من اجل السلطة ليس بالشيء الجديد او المعيب، ولكن المعيب هو اسلوب الوصول للسلطة: ورقة الانتخاب ام رصاص البندقية.

امامنا نحن معشر العراقيين فرصة لاثبات قدرتنا على ممارسة ما نطالب به، واذا لم نستطيع ان نقاتل النظام الدكتاتوري بالسلاح فعلى الاقل نسقط شرعيته بتقديم البديل عبر الممارسة المتحضرة للعمل البرلماني.

السؤال اين تلتقي مصلحة القوى العراقية المناهضة للدكتاتورية والادارة الامريكية في عقد مؤتمر المعارضة؟

على الصعيد الامريكي: لا تحتاج واشنطن المعارضة العراقية كذراع عسكري للمساهمة في التغيير فهذا امر تحسمه القوات الامريكية دون حاجة للعراقيين او حتى حلفائها في الاطلسي، ولكنها تبقى بحاجة للمعارضة العراقية

للاسباب التالية:

- توفير الغطاء العراقي الشعبي لعملية التغيير العسكري الامريكي بما يقوي يد الاخيرة في التعامل مع الرأي العام الداخلي والاوروبي على وجه التحديد. وهنا يأتي دور عقد مؤتمر المعارضة العراقي لارسال رسالة قوية وواضحة للرأي العام الامريكي والعالمي بدعم المسعى الامريكي وهذا لا يمكن ان يتحقق دون اوسع مشاركة عراقية.

كما حددت رسالة البيت الابيض السقف السياسي لتطلعات واشنطن من عقد المؤتمر بقولها: (تتطلع الولايات المتحدة الى عقد مؤتمر باوسع مشاركة للمعارضة العراقية يطرح للعالم تصوراته لعراق المستقبل) واضاف: (اننا نتوقع ان يتحول عقده الى تظاهرة كبيرة تسلط الاضواء على رغبة العراقيين في الحرية وفي اقامة عراق مسالم ديمقراطي متعدد الاثنيات مع ضمان وحدة اراضيه وسيادته، يعيش في سلام مع جيرانه خاليا من اسلحة الدمار الشامل مع الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة).

- كما ان الادارة الامريكية بحاجة للمعارضة العراقية للمساعدة في وضع تصورات عراق ما بعد صدام وخاصة فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية الذي تشكل احد اهم اركان the exit policy الامريكية. فما يشغل الادارة الامريكية اضافة الى الاعداد العسكري هو البديل للمرحلة الانتقالية بعد التغيير، ويبدو ان الخيارات لا تزال مفتوحة امامها: من حكم عسكري امريكي مؤقت، الى تشجيع انقلاب عسكري، الى تزامن الهجوم العسكري الامريكي بتمرد عسكري عراقي يطيح بصدام حسين ويفتح المجال لقيام حكومة عسكرية عراقية مؤقتة، كل هذا يعني ان واشنطن ليست الان في وارد تنصيب اي طرف عراقي لحكم العراق.

- ان عقد مؤتمر المعارضة العراقية ونجاحه في اختيار لجنة متابعة وتنسيق او لجنة قيادية، سيخلق اطارا سياسيا جديدا يتجاوز الصراع القائم بين "المؤتمر الوطني العراقي" ومجموعة الاربعة، ان مثل هذا الاطار يمكن ان يوسع بعد التغيير ليصبح اشبه بلويا غوركا الافغانية، اي برلمان مؤقت.

لقد رمت واشنطن بكل ثقلها، من خلال رسالة البيت الابيض، من اجل عقد مؤتمر المعارضة بما لا يدع مجالا للتساهل مع اي طرف عراقي يعيق انعقاد المؤتمر او نجاحه، خاصة وان عامل الوقت لم يعد لصالح الانتظار لمزيد من المفاوضات وهذا ما اكده المسؤولون الامريكيون في اكثر من مناسبة.

فاذا كانت واشنطن تعرف ماذا تريد من عقد المؤتمر ومستعدة لدعمه، فان المعارضة العراقية وتحديدا مجموعة الستة بحاجة الى الاتفاق على ماذا يريدون من وراء عقد المؤتمر قبل الاختلاف على الحصص ؟